



حصل **موقع نور سوريا** على مسودة البيان الختامي لمؤتمر الرياض 2، وهذا نصه:

عقد في مدينة الرياض في الفترة ما بين 22-24/11/2017 م المؤتمر الثاني لقوى الثورة والمعارضة السورية شارك فيه ممثلون عن هيئات المعارضة والثورة والمستقلين وقوى الثورة العسكرية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية، والمجتمعية من جميع مكونات الشعب السوري.

هدف المؤتمر إلى توحيد الصفوف، والتوافق على مبادئ أساسية تؤسس لسوريا المستقبل، ورؤى مشتركة يتفق عليها السوريون لحل سياسي بناءً على بيان جنيف 1 لعام 2012م، والقرارات الدولية (2118) و(2254)؛ وهو الحل الذي يؤسس لتحقيق العدالة وينصف ضحايا الاستبداد، وجرائم الحرب، ويجمع كل السوريين من جديد في وطنهم الذي يكفل حرياتهم ويصون كرامتهم، وتوندهم ضد قوى الاستبداد والتطرف والإرهاب، متساوون في الحقوق والواجبات، ولنعم الأمن ويتحقق السلام لكل أبناء الوطن الواحد .

وتمت مراجعة العملية السياسية حتى تاريخه والتي لم تحقق الغاية المرجوة منها، وسبل معالجتها في ظل استمرار مخالفة

النظام للقانون الدولي بعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين السوريين ورفع الحصار عنهم، وضمان وصول الاحتياجات الاغاثية والإنسانية لكافّة المناطق التي تحتاجها، وإطلاق سراح المعتقلين وتوضيح مصير المغيبين والمفقودين، والتي تعدُّ من المبادئ الأساسية المتّبعة دوليًّا كإجراءات بناء الثقة لانطلاق مفاوضات هادفة وذات مغزى .

وقد ناقش المشاركون الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتبادلوا الآراء في أجواء يسودها الاحترام المتبادل، والشعور العميق بمسؤوليتهم التاريخية تجاه الشعب السوري الصامد، وخلصوا إلى التوافق حول القضايا المصيرية التي تواجه سوريا .

أكَّد المجتمعون على تمسّكهم بوحدة وسلامة الأراضي السورية، وسيادة الدولة المنشودة على كامل أراضيها، ولا يجوز اقتطاع أي جزء منها أو التخلِّي عنها، كما عبروا عن التزامهم بأن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات، يضمن دستورها بالحقوق القومية لكافّة المكونات من عرب وكرد وتركمان وسريان آشوريين وغيرهم، بثقافاتهم ولغاتهم على أنها لغات وثقافات وطنية تمثّل خلاصة تاريخ سوريا وحضارتها، واعتبار القضية الكردية هي جزء من القضية الوطنية السورية وضرورة إلغاء جميع السياسات التمييزية والاستثنائية التي مورست بحقهم و إعادة الجنسية للمجردين والمكتومين من أبنائهم .

كما عبر المشاركون عن التزامهم بأن تكون سوريا دولة ذات نظام حكم ديمقراطي على مبدأ اللامركزية الإدارية، غنية بتنوعها القومي والديني والطائفي، تحترم المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، وتعتمد مبدأ المواطنة المتساوية، ونظام حكم يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء على أساس طائفي أو عرقي، ويرتكز على مبادئ المواطنة، وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة والمحاسبة وسيادة القانون على الجميع .

وتعهّد المجتمعون بالحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، مع وجوب إعادة هيكلة وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وضمان حقوق العاملين فيها. كما شدّدوا على رفضهم للتطرف والإرهاب بأشكاله كافة، ومصادره. وأكَّدوا رفضهم التدخلات الإقليمية والدولية وخاصة الدور الإيراني في زعزعة أمن واستقرار المنطقة، وإحداث تغييرات ديمografية فيها، ونشر الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة وميليشياتها الأجنبية والطائفية. وأكَّدوا على أن مؤسسات الدولة السورية الشرعية، والتي يختارها الشعب السوري عبر انتخابات حرة ونزيهة، هي من سيكون له حصراً حق حيازة السلاح. كما جددوا رفضهم لوجود جميع المقاتلين الأجانب على الأراضي السورية، وجلاء القوات الأجنبية كافة .

وشدّد المجتمعون على أن حل الأزمة السورية هو سياسي من الدرجة الأولى، وفق القرارات الأممية، مع حتمية توفر ضمادات دولية تشمل إجراءات ردع وآليات تنفيذية لهذه القرارات، ما يضمن التزام كافة الأطراف بها، ويكفل المساءلة والمحاسبة على ما ارتكب ويرتكب من جرائم حرب بحق المدنيين السوريين، وأن عملية الانتقال السياسي في سوريا هي مسؤولية السوريين والمجتمع الدولي.

اتفق المشاركون على أن هدف التسوية السياسية هو تأسيس دولة تقوم على مبدأ المواطنة، ما يمكن السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل، واختيار قيادتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة يشارك فيها السوريون داخل وخارج سوريا تحت

إشراف الأمم المتحدة، ضمن آلية تصون حقوقهم في مسألة تلك القيادات ومحاسبتها، وتحقيق عملية انتقال سياسي جذري شاملة لا يشارك فيها، أو في أي ترتيبات سياسية قادمة، أي مسؤول تثبت مشاركته في جرائم حرب ضد المدنيين.

أكد المجتمعون أن المفاوضات المباشرة غير المشروطة تعني أن كافة المواقبيع تُطرح وتناقش على طاولة المفاوضات، ولا يحق لأي طرف أن يضع شروطاً مسبقة، ولا تعتبر المطالبة بتنفيذ ما ورد في القرارات الدولية شروطاً مسبقة، أو يمنع طرح ومناقشة جميع المواقبيع، بما فيها شكل الحكم ونظامه وصلاحيات سلطاته ومسؤوليته، بما فيها موقع رئاسة الجمهورية، والحكومة وغيرها ، وشدد المؤتمرون على محافظة قوى الثورة والمعارضة على سقف مواقفها التفاوضية المعلنة التي حددتها تضحيات الشعب السوري التي لا يمكن التفريط بها على الإطلاق.

كما شدد المؤتمرون بالمحافظة على سقف مواقفها التفاوضية التي حددتها تضحيات الشعب السوري التي لا يمكن التفريط بها على الإطلاق ، وذلك وفق ما نص عليه بيان جنيف¹ بخصوص "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيء بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية" ، وأن من الجوهرى الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامه الجميع في جو من الاستقرار والهدوء" ، وبناء عليه : فقد أكد المجتمعون على أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون مغادرة بشار الأسد، وزمرة، وأركانه سدة الحكم مع بداية المرحلة الانتقالية .

اتفق المجتمعون على تشكيل وفد تفاوضي واحد في بيته، وموحد في مواقفه ومرجعيته، بهدف التفاوض مع ممثلي النظام، على أن يسقط حق كل عضو في هذا الوفد بالمشاركة في هيئة الحكم الانتقالي أو في المؤسسات المنبثقة عنها.

طالب المجتمعون الأمم المتحدة، عبر ممثلاها، باتخاذ الإجراءات الفورية الالزمة لتفعيل العملية السياسية، وتصويب مسار جنيف التفاوضي، وذلك بالدعوة إلى مفاوضات مباشرة، غير مشروطة، بين وفد قوى الثورة والمعارضة الموحد، ووفد ممثلي النظام السوري بوضع جدول أعمال تستند إلى "بيان جنيف¹" الصادر بتاريخ 30 حزيران / يونيو 2012، والقرارات الدولية ذات الصّلة لاسيما القرارين 2118، و 2254 و 67/262، وتتخذ هذه القرارات كمرجعية وحيدة للتفاوض، وبرعاية وضمانة الأمم المتحدة. وطالب المشاركون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن بالعمل الفوري والجاد لتطبيق ما سبق أن أُخذ من قرارات بخصوص إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، والسماح بوصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المحتجزين، وعودة اللاجئين والنازحين، وتطبيق اتفاقيات حفظ التصعيد بشكل فعلي وحازم، ووقف الخروقات التي يرتكبها النظام وحلفاؤه، وشدد المؤتمرون على أن تلك الاتفاقيات، إن لم تترافق مع مساعٍ جادة على المسار السياسي للتوصل إلى حل سياسي عادل، ستؤدي إلى تطور الصراع إلى أشكال أخطر، ما يؤدي إلى عودة الإرهاب وانتشاره في المنطقة.

ونبه المشاركون الأطراف الدولية كافة إلى أن عمليات إعادة الإعمار لا يمكنها أن تبدأ قبل إنجاز اتفاق الحل السياسي، وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وأن أية عمليات تجري قبل ذلك ستطلب من أحد الأزمات السورية، وستعيق التوصل إلى حل سياسي مستدام. كما لفت المؤتمرون نظر الدول التي قد تفكر بالتطبيع مع نظام الاستبداد في تلك الفترة، بأنها ستجرّ إلى المزيد مما يمارسه من تعتن للعملية السياسية والتفاوضية، ما سيؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا من المدنيين الأبرياء، وذلك في مخالفة واضحة للقرارات الدولية والقانون الدولي باستعماله أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً .

أعرب المشاركون في الاجتماع عن قبولهم ودعمهم دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الإشراف على وقف إطلاق النار، وحفظ السلام، وفي رعاية العملية السياسية ، ومطالبتهم تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية.

أقرّ المشاركون في ختام الاجتماع الهيكل التنظيمي، ولائحة الأنظمة الداخلية لهيئة المفاوضات، وقاموا بتسمية ممثليهم إليها في دورتها الحالية لتتوالى مهام اختيار الوفد التفاوضي، حيث ستشكّل مرجعية المفاوضين وفق المحددات التي أقرّها المؤتمرون.

وتجاهل المشاركون بالشكر الجزيل إلى المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً لاستضافتها مشكورة لهذا المؤتمر وذلك استمراراً لجهودها ودعمها الدائم لأشقائهم السوريين لتحقيق آمال وططلعات الشعب السوري في قضيته العادلة .

الرحمة للشهداء ، والحرية للمعتقلين ، والشفاء العاجل للجرحى ، والنصر لثورتنا المباركة..

المصادر: